مفهوم النص لدى حازم القرطاجني
-بحث في تماسك فصول القصيدة-

د. عثمان بريحة
(مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية/
وحدة البحث اللساني وقضايا اللغة العربية في الجزائر ورقلة)

ملخص:

تضمن (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) لحازم القرطاجني العدد الكثير من المفاهيم التي تتصل بالبلاغة والشعرية، والتي استقاها صاحب المنهاج من الفلاسفة والبلاغيين العرب وغير العرب، ويتناول هذا المقال (مفهوم النص) لديه، وذلك في عَرَض الحديث عن تماسك الفصل الواحد والفصول المتتالية من القصيدة، مما يجعل طرحه كشفا وفتحا جديدا غير مسبوق في تناوله النص الأدبي كوحدة متماسكة، والقوانين التي تحقق التماسك وأنماط النصوص الناتجة عنها، ووظيفة ضربين من ضروب الصنعة النظمية (التسويم) و(التحجيل) في بناء النص وتعالقه.

الكلمات المفاتيح: نص- خطاب- اتساق-انسجام-تماسك.

Résumé :

L'ouvrage **"Minhadj Elboulagha'a wa siradj eloudaba'a"** de **Hazem Elkatajanni** contient plusieurs notions qui sont afférentes à la rhétorique et la poésie . qu'il les a inspirées des philosophes et des rhétoriciens arabes et non arabes, cet article a pour objet la notion du texte chez **Hazem**, et cela en exposant son regard à la cohérence dans un chapitre et dans des chapitres successifs, ceci fait de sa vision une nouvelle révélation inédite à son traitement du texte litteraire comme une unité cohérente, et les règles qui assure cette cohérence et les types des textes résulté par elles méme, et la fonction de deux types de l'organisation des mots à savoir **(ettassouim)** et (**ettahjil**) dans la construction et la relationalité des mots du texte .

Mots-clés : texte-discours –cohesion –coherence -correlation.

مقدمة:

تعدّ لسانيات النص توجها جديدا في الفكر اللّغوي، وتحولا جوهريا في الممارسات السّائدة في حقل الدّراسات اللّسانية، وهي في إطارها العام الهادف تعد بديلا إجرائيا عن المناهج السّابقة، مما يفسر تعدد وتنوع الأطر والمداخل التي تستند إليها فلسفة وإنجازا، وهي بهذا تمثل مجالا معرفيا واسعا ورحبا يضم اختصاصات عدّة تجاوز من خلالها اللّسانيون قصور الدّراسات اللّسانية الجملية بمختلف توجهاتها (البنوية،والتوزيعية، والسّلوكية، والوظيفية، والتوليدية التحويلية)، حيث أن الجملة لم تعد مجدية أو كافية لكلّ مسائل الوصف اللّغوي، فجاءت لسانيات النص لتخلص علماء اللّغة من«مأزق الدراسات البنوية التركيبية التي عجزت في الرّبط بين مختلف أبعاد الظاهرة النّصية»[1].

ويعود الفضل في اتجاه الدّارسين نحو الاهتمام بالنص وتجاوز مستوى الجملة إلى **زليخ هاريس**، الذي قدّم منهجا لتحليل الخطاب المترابط، معتمدا إجراءات اللسانيات الوصفية، وذلك بهدف الكشف عن بنى النص وعلاقاته وقوانينه. ولكي يحقق ذلك رأى أن الدّراسات اللّغوية السابقة قد وقعت في مشكلتين، الأولى تتمثل في قصر الدراسة على مستوى الجملة والعلاقات فيما بين أجزائها، أما المشكلة الثانية فتتمثل في فصل الدّارسين بين اللّغة والموقف الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى حالات من سوء الفهم، واستنادا إلى ذلك انبنى منهجه التحليلي على مبدأين هما[2]:

1/. نوعية العلاقات التوزيعية بين الجمل.

2/. الرّبط بين اللّغة والموقف الاجتماعي.

ولم يفرض التوجه من "نحو الجملة" إلى "نحو النّص" نفسه على صعيد الدراسات اللّسانية إلاّ بعد أن ظهر للعيان عمل **ز.هاريس** (تحليل الخطاب) عام 1952 بعد مرور أربعين عاما عن عمل I.Nye أول من أسس علم اللّغة النصي الحديث، وتمكن **هاريس** من توسيع مناهج التصنيف التوزيعية التي أسسها **بلومفيلد** وعلى الرّغم من أن منهجه في تحليل الخطاب عني أساسا بالكشف عن مدى التشابه الحاصل بين الجمل المفردة في مادة ما، إلاّ أنّه من خلال عمله استطاع أن يصف نصوصا كاملة[3].

ومنذ منتصف الستينيات تقريبا تزايد اهتمام الدارسين بالبحث في قضايا النص، ونتج عن هذا الاهتمام المتزايد تبلور اتجاه لساني جديد عرف بلسانيات النص، وأهم ما شغل به هذا العلم الفتي قضية تماسك النص بنمطيه الاثنين: التماسك الرصفي، والتماسك الدّلالي. وكانت البداية الفعلية على يد **فان ديك** (Van Dijk) الذي وصل بلسانيات النص ونظريات تحليل الخطاب إلى وضع قائمة وسائل تحدّد اتساق وانسجام النص، وتمكن من تحديدها بدقة في كتابه الذي صدر عام 1977 والمعنون بـ: (Text and Context)، متجاوزا ما خلفته نظريات تحليل الخطاب السابقة، ومبينا منهجه في مقاربته للنص بقوله:« لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالبا عند حدود وصف الجملة، أما في علم النص فإننا نقوم

بخطوة إلى الأمام ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمنا نتتبع هذه المكونات المعتادة للقواعد ونستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل، فإننا نستطيع أن نتكلم عن قواعد النص»[4].

فضلا عن ذلك يمكن أن نشير إلى أن الهدف الذي ترمي له اللسانيات النصية هو السّعي إلى تأصيل واضح يستوعب كل الأسس النظرية والمنهجية وإجراءات التحليل التي خلفتها التوجهات اللسانية السابقة، ويحدّد الأستاذ أحمد عفيفي ،وهو أحد المهتمين بلسانيات النص، هذا الهدف بدّقة في قوله: «هو الوصف والتحليل والدّراسة اللّغوية للأبنية النصية، وتحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي»[5].

وبهذا يمكن اعتبار لسانيات النص فرعا من فروع اللسانيات يعنى بدراسة النص وأبرز مميزاته وحدّه وتماسكه واتساقه والبحث عن محتواه الإبلاغي التواصلي، ويؤكد بارت أن التحليل النصي هو الذي يقدم المادة الخام للمناهج النقدية المختلفة التي تسلك سبيلاً واحداً من السبل العديدة التي كشف عنها التحليل النصي، فالمحلل ينتج نصاً جديداً هو النص الواصف عبر عمليات التحليل وترتيباته التي أجراها على النص الأصلي الذي هو موضوع التحليل. هذا النص الواصف حسب بارت: هو النص الأصلي نفسه، وقد تشظى وانبذرت معانيه، وتفاعلت أنساقه، وتجلت إيحاءاته، وتشكلت صورة حركته الداخلية.

ولعلّ أهم ما ركز عليه أصحاب الدّراسات النصية معياري الترابط والتماسك، أو الاتساق والانسجام و نمط ترتيب الخطاب، ورصد العلاقات الظاهرة والخفية في النّص، والتي من شأنها أن تحقق نصيّته المحتملة. وبالعودة إلى (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) لحازم القرطاجني، وتتبع ما ضمّنه صاحبه من مفاهيم وتصورات، غني عن البيان أنّ بعضها اقترب وفق حداثة لافتة إلى ما توصلت إليه آخر الدراسات في مجال النص وأبحاثه، وبخاصة ما يتعلق بمعياري الترابط والتماسك.

مفهوم النص لدى الغرب :

لقد أدرك اللّغويون الغربيون أنّ تحولاً ظاهراً طرأ على الدّراسات الغربية المعاصرة منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وخلّف هذا التحول انتقالاً ملموساً من دراسة الجملة المنعزلة إلى دراسة النصوص على اعتبار أنّها تمثل الناتج اللّغوي في مواقف اتصالية محدّدة، كما أدرك الكثير منهم أنّ هذا التحول النوعي ليس مجرد تحول كمي في طريقة التعامل مع وحدات أكبر، بل في دراسة الطّرق والعمليات التي يتم عبرها توظيف اللّغة في مقامات اتصالية متنوعة، الأمر الذي حبّب إليهم الاستفادة من علوم أخرى. ويبدو واضحا أنّا لا نقع على تعريف واحد محدّد للنص يتفق عليه أغلبُ الدّارسين؛ ذلك أنّ آراء أكثر المجتهدين في إيجاد تعريف محدد عرفت طريقها للانتقاد والخلاف حول معاييرها ونُهجها؛ لأنّ النّص «لا يخضع لنظرية محدّدة أو طريقة مميزة، وإنّما يخضع لسائر الأعمال في مجال

اللّغة »[6]، وبهذا نحن الآن لســنا أمام نظرية واحدة أو اتجاه واحد، بل أمام عدد كبير من النظريات والاتجاهات التي تناولت النص بدءً بما خلّفته الدّراسات البلاغية القديمة، ووصولاً إلى أحدث الاتجاهات ممثلة في الدّراسات النّصية الحديثة.

وعند البحث في أصــل كلمة "نص" في اللغات الأوروبية نقع على كلمتين: Text، Texte، وهاتان الكلمتان مشــتقتان من أصــل واحد هو Textus أو Texere الذي يعني النســج[7]. فالمعنى اللغوي يشير صراحة إلى التماسك والتلاحم والترابط، وكلمة "النسيج" تدل على التضام والانسجام بين مكونات الشيء المنسوج والذي استفرغ فيه صاحبه الجهد، وأناط به القصد.

وقد حاولت العالمة البلغارية **جوليا كريستيفا** أن تقدم للدراسات اللغوية المعاصرة تعريفا للنص يتلاءم مع ما دعت إليه من ضــرورة البحث على علم لا ينغلق على مبحث معرفي وحيد، بل ينفتح على الفلسفة والمنطق والاجتماع والتحليل النفسي والبحث اللساني. وقد حدّدت مفهوم النص بأنّه: «جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللّسان بواسطة الربط بين كلام تواصلي يهدف إلى الإخبار المباشر، وبين أنماط عديدة من الملفوظات السابقة عليه أو المتزامنة معه»[8]. والنص بهذا التحديد يمثل "عملية إنتاجية" مما يعني –كما قدمت كريستيفا- أنّ:

- علاقته باللغة التي يتموقع فيها هي علاقة إعادة توزيع (أي طريق الهدم –بمعنى التفكيك- وإعادة البناء)، مما يجعله صالحا لأن تمارس عليه مقولات منطقية ورياضية أكثر من صلاحية المقولات اللغوية الصرفة له.

- ترحال للنصوص وتداخل نصي أي "عملية استبدال" من نصوص أخرى أي تناص Intertextualite، ففي فضاء النص تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى.

كما يرتبط مفهوم النص لدى كريســتيفا بفكرة أنه يمثل "وحدة أيديولوجية"، إذ أنّ أيديولوجيم نص ما يمثل « البؤرة التي تســتوعب داخلها تحول الملفوظات التي لا يمكن اختزال النص فيها أبداً إلى كلّ جامع، وكذا باندماج تلك الكلية في النص التاريخي والاجتماعي»[9]. وهذا التحديد المذكور آنفا مبني على أساس أنّ البحث السيميائي يهدف إلى التخلي عن التقسيمات البلاغية القديمة للأجناس الأدبية، ليُحلّ محلها عمليات تحديد أنماط النصــوص المختلفة، وذلك بالتعرف على خصــوصــية النظام الذي تنتمي إليه، ومن ثمّ تصنيفها في سياقها الثقافي والاجتماعي[10].

أما رولان بارت فيقدم مفهوما متميزا للنص، ويضــعه في مقابل العمل الأدبي قائلا:« أنه السطح الظاهري للنتاج الأدبي، نسيج من الكلمات المنظومة في التأليف والمنسقة بحيث تفرض شــكلا ثابتا ووحيدا، إنّه يشــاطر الأثر الأدبي هالته الروحية، وهو مرتبط تشــكيلا بالكتابة، وهو الذي يوجد الضــمان للشــيء المكتوب جامعا وظائف صــيانته: الاســتقرار

واستمرار التسجيل الرامي إلى تصحيح ضعف الذاكرة، وعدم دقتها، فالنص سلاح في وجه الزمن والنسيان، وفي وجه براعات القول الذي يستدرك ويخلط ويتنكر بسهولة تامة، وهو مرتبط تاريخيا بعالم بأكمله من النظم في القانون والدين والأدب والتعليم، إذ هو موضوع أخلاقي، أي الكتابة حين تشارك في العقد الاجتماعي، إنّه يفرض نفسه ويطالب أن نطيعه وأن نحترمه»[11].

وهناك تعريف آخر لبارت يقول فيه:« النص نشاط وإنتاج..النص قوة متحولة، تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها، لتصبح واقعا نقضيا يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم، إن النص يتكون من نقول متضمنة، وإشارات وأصداء لغات أخرى، وثقافات عديدة، تكتمل فيه خريطة التعدد الدلالي. إنّ النص مفتوح، ينتجه القارئ في عملية مشاركة، لا مجرد استهلاك، هذه المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجهما في عملية دلالية واحدة، فممارسة القراءة إسهام في التأليف»[12].

وما يستخلص من هذين التعريفين سمتان أساسيتان للنص هما:

- النص نسيج من الكلمات المنسقة في تأليف معيّن، حتى يفرض هذا النسيج شكلا وحيدا وثابتا.
- ارتباط النص بالكتابة التي تمثل ضمانا وصيانة له، وذلك باكتسابه صفة الاستمرارية والاستقرار.

ويرتبط مفهوم النص لدى (هاليداي) و(رقية حسن) بمفهوم السياق، ويشكلان وجهين لعملة واحدة؛ إذ السياق بمثابة النّص الآخر، أو النص المصاحب للنّص الظاهر، وإذا كان السياق بهذا المعنى لدى هاليداي ورقية حسن فإنّه لا يشترط أن يكون قولاً؛ لأنه بمثابة البيئة الخارجية للبيئة اللغوية. كما يزعم هاليداي أن نظرية السياق في وجودها تسبق نظرية النّص، وذلك اعتمادا على ما قدّمه (مالينوفسكي)، والذي يرى أن السياق يمثل البيئة الشاملة التي يدور حولها النّص. وكضرورة منهجية عمد الباحثان إلى تحديد مفهوم السياق ودراسة ما يتعلّق به، ثم اتّجها صوب محاولة تعريف النص، ويمكن حصر ما ذكراه عن النص في[13]:

- النص وحدة دلالية (معنوية).
- النص هو اللغة التي تخدم غرضا وظيفيا.
- النص قد يكون منطوقا أو مكتوبا.
- النص نظام من المعاني التي تمت برمجتها في نظام الشفرة اللغوية.

ويحصي هاليداي ثلاثة مظاهر لها تأثير في النص ومعالمه وتتمثل هذه المظاهر في:

-**المجال:** ويمثل الموضوع الأساسي الذي يتخاطب فيه المشاركون في الخطاب، والذي تشكل اللغة أساسا مهما في التعبير عنه.

-نوع الخطاب: وهو نوع النص المســتخدم لإكمال عملية الاتصـــال، ويرتبط بطريقة بناء النص والبلاغة الموظفة فيه، وهل هو نص مكتوب أم منطوق، وما إذا كان نصـا سـرديا أم أمريا (إيعازيا) أم جدليا (حجاجيا).

-المشـاركون في الخطاب: ويقصـد به هاليداي طبيعة العلاقة بين المشـاركين في الخطاب، وما إذا كانت رسمية أو غير رسمية، عارضة أم غير عارضة.

ويهتم (هاليداي) و(رقية حســن) في كتابهما (الاتســاق في الإنجليزية – Cohension in English) بالكيفية التي يتماســك بها النص، والوســائل التي تحقق هذا التماســك كفيلة بالتمييز بين ما هو نص وما هو ليس بنص، ولإثبات ذلك قاما بإجراءات عملية تتمثل في:

- افتراض ثنائية الكـــــلّ الموحـــد والجمل غير المترابطة.
- وصف ما يمثل نصّا وما لا يمثل ذلك.
- الاعتماد على متكلم اللغة في التمييز بين النص وما ليس نصا.

وهذه الإجراءات يمكن تمثيلها – كما فعل خطابي- بالمخطط التالي[14]:

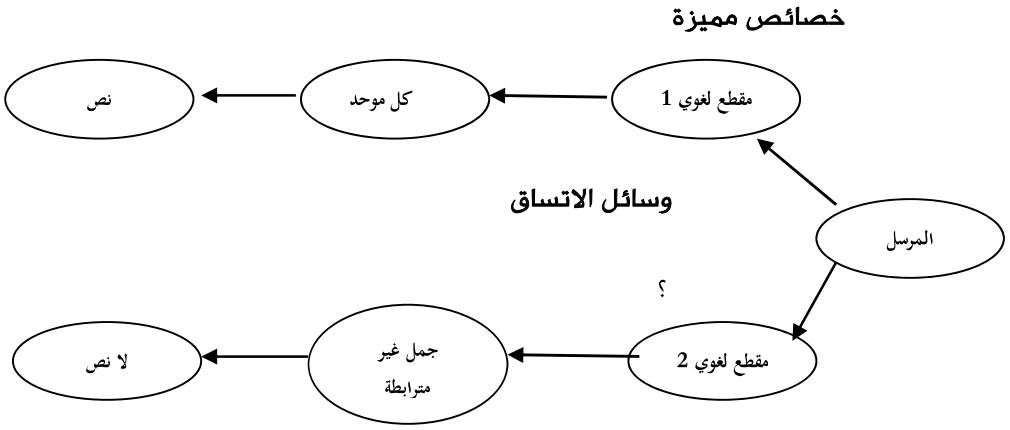

غير أن ما يؤخذ على عمل (هاليداي) و(رقية حســن) هو إغفالهما للجانب المتعلق بالمتلقي، الذي له دور في الحكم على نصية نص ما، بفضل ما يملك من قدرة نصية يمكن أن تكون معيارا في الحكم على النصوص.

ويؤمن الباحثان أن نصـية نص ما تمثل مجموعة الوسـائل اللغوية التي تخلق وتسـاهم في وحدته الشاملة، ولذلك يفترضان اعتبارات خمسة هي:

1/. الإحالة: وهي مجموعة من العناصر التي تحتاج عند تأويلها إلى مرجع كالضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة، وتقسم الإحالة إلى:

- **مقامية**: وهي خارجية تحيل على العالم الخارجي تمثلها ضمائر المتكلم والخطاب.
- **نصية**: وهي داخلية تحيل إلى النص، وتمثلها ضمائر الغيبة وأسماء الإشارة.

2/. الاستبدال: ويتمّ بتعويض عنصر في النص بعنصر آخر.

3/. الحذف: افتراض عنصر غير موجود في النص لدلالة عنصر سابق عليه.

4/. الوصل: ربط عنصر سابق بآخر لاحق بواسطة عنصر دال، كالعطف والاستدراك والإضراب والتعليل والشرط والظرف.

5/. الاتساق المعجمي: وينقسم إلى قسمين:

- **التكرار**: وهو إعادة عنصر معجمي، أو مرادفه، أو شبيهه، أو عنصر عام يشبهه.

- **التضام:** وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظرا لارتباطهما بحكم علاقة ما.

وقد ناقش (هاليداي) و(رقية حسن) مسألة مهمة هي (طول النص) فالنص «يمكن أن يكون له أي طول؛ لأنه ليس سلسلة قياسية من الوحدة النحوية، وليس محتوياً على جمل، إنه لا يرتبط بالجملة إلا بوصفه محدد القانون، وبعض النصوص تتشابه في الحقيقة من حيث إنها يمكن أن تكون أقل من جملة واحدة في التركيب النحوي مثل التحذيرات، العناوين، الإعلانات، الإهداءات، وشعارات الإعلان عن السلع غالبا ما تحتوي على قول فعلي أو اسمي أو ظرفي أو شبه جملة على سبيل المثال: No Smoking، Site of early chapel، For Sale، Nationale Westminster Bank، Do not feed ... فلا يوجد تحديد فوقي Upper Limit لطول النص»[15].

ولذلك يفترض كل من (جان ريتشاردز) و(جان بلات) و(هايدي ويبر) أن يكون النص كلمة، أو أن يكون جملة واحدة، ويمكن أن يكون امتدادا من جمل كثيرة، غير أن هذا النوع الأخير يجب أن يتوفر على روابط شكلية ودلالية، أما النوعان الآخران فيجب توفر السياق الذي يوضح كلا منهما حتى يوصفان بأنهما نص[16].

وقد اختار(روبرت دوبوجراند) اتجاها مغايرا في تحديده لمفهوم النص، إذ بدأ حديثه بالبحوث الأولية في مجال ما يعرف بـــ" نحو ما بعد الجملة"، ويقرّ أن سنة 1972 كانت بشيرا بمرحلة جديدة من البحث في اتجاه نظريات بديلة لما سبقها في حقل اللسانيات أكثر مما كانت مراجعة للنظريات القديمة، وقد أتت المؤلفات الجديدة كأعمال بيتوفي و كونو وجندن ودريسلر وفان ديك وشميدت نقداً لأسس الدراسات النحوية القائمة على الجملة، فوصلت إلى مقترحات بأفكار جديدة. وفي مقابل ذلك تنامت دراسات في حقول علمية أخرى كاللسانيات الاجتماعية التي عارضت التجريدات القديمة غير المرتبطة بموقف ما، وأكدت على ضرورة التفاعل الاجتماعي ضمن الجماعة اللغوية، وهو الاتجاه الذي دعا إليه كل من جومينس وهيمس ولابوف، كما أن المشتغلين بقضايا الحاسب الآلي أمام مطالب عمليات محاكاة اللغة الإنسانية في الحواسب الآلية كوودز وسيمون وسلوكوم وشارنياك، وكولينز وكويليان وفينوجراد، وشانك وكولين، إلى جانب علماء النفس الذين اهتموا أكثر بدراسات الذاكرة التي أضحت فيما بعد مهمة بالنسبة للنصوص لدى كينشن، وفريدريكسن وميير،

وكل هذه الاختصاصات العلمية تثبت مطالب علمية متبادلة كانت الدافع الأكبر الذي طور حقل لسانيات النص[17].

ويعتقد (دوبوجراند) أن الاتجاه صوب الاهتمام بالدراسات النصية مرّ بمراحل عديدة يمكن حصرها في[18]:

-المرحلة الأولى: وكان ذلك جراء اهتمام الدراسات الفيلولوجية بدراسة الأصوات والأشكال اللغوية من المنظورات التاريخية، بالإضافة إلى دراسة نظام ترتيب الكلمات في الجمل، ويعد (هنري ويل) (1887-1844) أول من لحظ أن علاقات الكلمات في الجمل لا تخضع فقط لقوانين النحو، إنما تتبع قوانين نظم الأفكار، وهو نفسه التوجه الذي تبنته مدرسة براغ الوظيفية في نظرية (إطار الجملة الوظيفية) Functional sentence perspective التي ترى أن الدور الوظيفي للجمل يتركز على المعرفة الجديدة التي تحملها هذه الجمل داخل النص.

-المرحلة الثانية: وهي مرحلة المدرسة الألسنية الوظيفية التي اهتم أصحابها بوصف الوحدات اللغوية ضمن إطار الجملة بمختلف مستوياتها وفق نظام التعارضات الثنائية Binary relations سواء على المستوى الرأسي Paradigmatic، أو على المستوى الأفقي Syntagmatic، ورغم أن هذه المدرسة اهتمت بمستوى الجملة فقط، فما قدمته من إضافة يتمثل في نظرها إلى مكونات الجملة وفق نظرية التعارضات الثنائية على أنها مجموعة من النُّظُم تترابط عن طريق التمايز، وبذلك يعد وصف هذه النُّظُم وصفا للنظام اللغوي في حدّ ذاته.

-المرحلة الثالثة: ويمثلها العالم اللغوي (زليج هاريس) الذي جهد أن يدخل مفهوم التحويلات Transformations التي تؤدي إلى معادلات نصاذية Equivalances، هذا المفهوم الذي طوره من بعد نوعم تشومسكي، ويرى دوبوجراند أن نظرية التحويلات لم تلق اهتماما واسعا في مجال تحليل الخطاب كونها لا تقدم شيئا عن علاقات المعاني ببعضها، بمعنى أنها لا توضح جليا الأسس التي تترابط بها الجمل من الناحية المعنوية داخل النص.

-المرحلة الرابعة: ويتحدث فيها (دوبوجراند) على جملة من الدارسين الذين طوروا الأبحاث اللسانية في اتجاه حقل لسانيات النص، ومنهم (كوسيرو) الذي نادى بعدم الوقوف عند معرفة المتحدث باللغة، بل أكد على قدرته في استخدام اللغة في مواقف اتصالية حقيقية، وهو ما تنبه له الدارسون لاحقا. ويأتي على ذكر (رولان هارويج) الذي عني بفكرة تماسك النص، وبنى ذلك على نظرية الإبدال Sabastitution التي يعني بها أن كل جملة في النص إنما تأتي لتحل محل الجملة التي سبقتها، وذلك في توجهها نحو الغاية النهائية للنص. إضافة إلى (كارل إيريك) الذي تحدث عن البتر وترتيب الكلمات في الجمل وأنه لا يقوم اعتباطا، وإنما تحدده البيئة الداخلية للنص، أي على الجمل التي تسبق أو تلي، وقد رأى بناء على ذلك أن يتضمن النحو مفهومي المذكور وغير المذكور في ترتيب عناصره.

-المرحلة الأخيرة: وأتت هذه المرحلة عقب اجتماع عدد من العلماء وهم (هارتمان) و(رايزر) و(بتوفي) و(فان ديك) وغيرهم في جامعة "كونســتانز" بألمانيا لتدارس التوجه اللســاني الجديد أو ما يعرف بـــــــــــــــ(لسانيات النص)، وعقد كلهم العزم على إنشاء نحو لتوليد النصوص من خلال عمل (برخت) "حيوان: السيدك المفضل" لكن ما فتئ الجمع أنْ تبينوا أنّ هذه العملية أكثر تعقيدا مما تصــوروا، وانتهوا إلى أن تتركز العملية على كيفية إنتاج النصــوص واســتقبالها قصــد التفرقة بين ما هو نص وما هو غير نص. وجدير بالذكر ما اقترحه (بتوفي) حين دعا إلى التســاؤل عما إذا أصــبح من الضــروري الحديث عن إنشــاء نحو للمتكلم والمســتقبل، يبدأ الأول من المعنى ويتدرج إلى الشــكل (التركيب)، ويبدأ الثاني من التركيب (الشكل) ويتدرج إلى المعنى.

ويركز (دوبوجراند) على ما يســمى بالفعل التواصــلي للنص، وعليه فالنص لديه بمثابة « حدث تواصــلي تتحقق نصــيته إذا اجتمعت له ســبعة معايير هي: الربط، والتماســك، والقصــدية، والمقبولية، والإخبارية، والموقفية، والتناص»[19]، ويقترح هذه المعايير لجعل النصية Textuality أساسا مشروعا لإيجاد النصوص واستعمالها، وهذه المعايير التي تحقق النصية يمكن تقسيمها إلى:

1-ما يتعلق بالنص: ويتمثل في معياري السبك والالتحام.

2- ما يتعلق بمنتج النص ومتلقيه: ويتمثل في معياري القصد والقبول.

3- ما يتعلق بالســياق (المادي/الثقافي): ويتمثل في معايير ثلاثة هي: رعاية الموقف، الإعلامية، التناص.

ونشــير إلى أنّ تحقق نصــية نص ما لا تلزم توافر المعايير الســبعة كاملة غير منقوصــة، إذ يمكن أن يحقق أي نص نصــيته بقدر قليل منها، غير أنّ توافرها جميعا يحقق ما يســميه (در سلر) الاكتمال النصي، ولعل أهم المعايير السبعة المذكورة : السبك والالتحام والقصد والقبول. وهذه الخطاطة توضح الأقسام المشار إليها:

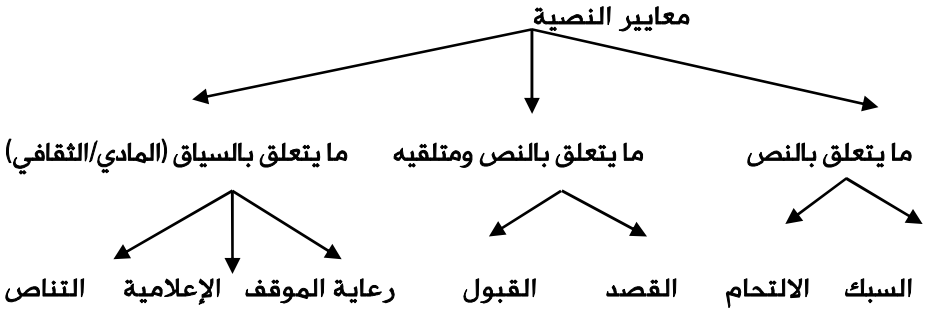

ويقر (دوبوجراند) أنّ هذه المعايير ليست جديدة، وإنما علاجها جاء مفرقا ومدمجا في أعمال لغويين آخرين، وأنه لا يمكن لأيٍّ من هذه المعايير أن يُفهم دون التفكير في العوامل الأربعة: اللغة، والعقل، والمجتمع، والإجراء.

أما الباحثان(ج. براون) و(ج. يول) فيسعيان إلى وضع عناصر تخص انسجام الخطاب، ويقومان أول الأمر بتحديد وظائف اللغة ويختزلانها في وظيفتين اثنتين[20]:

1/. الوظيفة التعاملية (النقلية): وتتلخص في كون اللغة تعبّر عن المضامين، وتنقل المعلومات المتعلقة بالوقائع والأقوال، فهي تختزن تجارب الأمم عبر مسيرتها التاريخية، وتعمل على تطوير الثقافات، وأنّ اللغة المكتوبة مكنت من ظهور الفلسفة والعلم والأدب، والتطور المذكور في الثقافة لم يكن لولا القدرة على نقل المعلومات بواسطة اللغة، الأمر الذي مكن الإنسان من أن يستفيد من تجربة السابقين ومن تجربة من ينتمون إلى ثقافة أخرى مغايرة. ويفترض الباحثان أساسا مهما هو النقل الناجع للمعلومات، فمستعمل اللغة يجب أن يأخذ عنه المتلقي معلومات تفصيلية صحيحة، وإذا لم يفهم المتلقي القصد من الرسالة على نحو سليم، فإنّ نتائج الرسالة في الواقع ستكون سيئة أو وخيمة جرّاء الالتباس أو الإبهام وعدم الفهم.

2/. الوظيفة التفاعلية: وهي خلاف الوظيفة التعاملية، وتهدف إلى تأسيس وتعزيز العلاقات الاجتماعية، ويسوق الباحثان مثالا لغريبين يلتقيان في محطة الحافلة في يوم شديد البرودة، فيبادر أحدهما الآخر بالكلام وهو يرتعد من البرد: "يا إلاهي الجو بارد"، ونية المتكلم هنا ليست نقل المعلومات إنّما الاستعداد لعقد صلة اجتماعية في حديثه مع المخاطب.

ويقدم الباحثان جملة من المبادئ والعمليات الخاصة بانسجام الخطاب، وذلك بعد تحديد افتراضين مهمين هما:

-أنّ الخطاب لا يملك في ذاته مقومات انسجامه، وإنّما القارئ هو الذي يسند إليه هذه المقومات.

-كل نص قابل للفهم والتأويل يعد نصا منسجما، وكل نص منسجم بالضرورة يقبل الفهم والتأويل.

وتتمثل مبادئ الانسجام حسب براون ويول في:

1-السياق: يولي براون ويول السياق أهمية خاصة في عملية تحليل الخطاب، ويؤكدان على أنّ محلل الخطاب يجب أن يتوخى منهجا مقاصديا في دراسة اللّغة كما هي في الاستعمال، ويذكران ما اعتمده هايمز في أبحاثه وتركيزه على المبدأ الاجتماعي في فهم عمليات التواصل بين المجموعات العرقية، وكذا حديثه عن دور السياق في فهم الخطاب، إذ يضطلع بحصر عدد المعاني الممكنة من جهة، ويساعد على تبين المعنى المقصود من جهة أخرى،

وأنّه كذلك يقوم بعملية اســتبعاد كل المعاني الممكنة للصــيغة التي لا يحتملها الســياق، وأهم عناصر السياق لدى الباحثين هي[21]:

-**الباث**: أو المتكلم أو الكاتب الذي يحدث القول أو منتج الخطاب.

-**المتلقي**: وهو المستهدف من إنتاج النص، وهو السامع أو القارئ الذي يستقبل القول.

-**المستمعون**: أو الحضور ويسهم وجودهم في تحديد معنى الحدث الكلامي.

-**الموضوع**: وهو المتحدث عنه أو ما يسميه هايمز (محور الحديث).

-**الظرف**: أو المقام وهو الســياق الزماني والمكاني للحدث، ويمثل أيضــا الوضــع الجســمي للمشاركين في الخطاب وهيئتهم وطبيعة حركاتهم والإيماءات وتعبيرات وجوههم.

-**القناة**: وتمثل حلقة الوصــل بين المشــاركين في الحدث الكلامي، أو الواســطة التي تم من خلالها التواصل: كلام، كتابة، إشارة...

-**الشفرة**: أو النظام المستعمل في عملية التواصل لغة كانت أو لهجة.

-**صـيغة الر سالة**: أو شـكل الرسـالة المقصـود هل هو: حدث عابر غير رسـمي أم مناظرة أم خطبة أم حكاية شعبية أم قصيدة أم رسالة غرامية.

-**الحدث**: ويتضمن طبيعة الحدث التواصلي الذي يمكن أن تضمن داخله نمطا خطابيا معينا.

-**الطابع**: ويتضمن تقييم الكلام: هل كان الحدث الكلامي موعظة حسنة؟ أم تفسيرا تافها.

-**الغرض**: ويمثل النتيجة التي ينوي المشاركون في الخطاب التوصل إليها.

وفي كتابه (علم النص: مدخل متداخل الاختصـاصـات) يفرق (فان ديك) بين الجمل المركبة والتتابعات، ويقر أن بينها فروقا نسقية خاصة إذا تعلق الأمر باستعمالها في سياق اتصالي ما، ويضرب مثالا لذلك مقارنته لجمل مركبة وأخرى تمثل تتابعات لجمل[22]:

أ). 1) لأن الطقس كان جميلا ذهبنا إلى الشــاطئ. 2) كان الطقس جميلا، ومن ثم ذهبنا إلى الشاطئ.

ب). 1). كان الطقس جميلاً. لذا ذهبنا إلى الشــاطئ. 2). كان الطقس جميلا. ذهبنا إلى الشاطئ.

جـــ). 1). هنا الجو حار جدًا ! هلاّ فتحت النافذة بسرعة.2). أتعرف كم الساعة؟ ليس معي ساعة.

فـــــــــ(أ) يمثل جملاً مركبة، و(ب) يمثل تتابع جمل، ويبدو أن (أ) و(ب) يعبران عن المعنى ذاته، إلا أن التتابع الجملي في (جـــــــ) لا يمكن أن يعبر عنه ببساطة بوصفه جملاً مركبة، وعلى العكس من ذلك فإنه توجد أيضــا جمل مركبة لا يمكن أن يعبر عنها على أنها تتابعات مثل[23]:

د). لو كنت غنياً لاشتريت لنفسي خبزاً.

ويذهب (فان ديك) إلى أن العلاقات بين الجمل في الجمل المركبة والتتابعات هي بوجه خاص ذات طبيعة دلالية، وأن العلاقات النحوية تابعة لها أيضا، فالأمر يتعلق بوصف العلاقات بين معاني الجمل، وتحديد معنى التتابعات الجزئية فيها أول الأمر، ومن هنا يكون الافتراض مشروعا: أيّ توالٍ للجمل يعدّ مفهوما وممكنا تفسيره؟ وأيّ توالٍ غير مفهوم وغير ممكن تفسيره؟. ولتبرير ذلك يسوق التتابعات التالية[24]:

- لأنّ الطقس كان جميلا، يدور القمر حول الأرض.
- حين كنت غنيا، ولد هانز في كولونيا.
- نجح يان في امتحانه، قضت والدته إجازتها في السنة الماضية في إيطاليا.
- كم الساعة؟ فلتعطني إياها!

وهذه التتابعات مفهومة بدرجة أقل أو هي غير مفهومة على أساس أن الترابط الدلالي بينها غير متوافر.

ويصل (فان ديك) بطروحاته النظرية إلى مستوى أكبر من الجمل المركبة والتتابعات الجملية ليطرح مفهوم (البنية الكبرى) **Macro-Structure**، ويميز بينها وبين البنية الصغرى وهي الجملة، وتمثل البنية الكبرى في نص ما (موضوع الخطاب)، وعمل محلل النص يرتكز على«النص أساساً سواء قصر أو طال، اتخذ شكلا أو عدة أشكال، انحدر من مجال معرفي واحد أو عدة مجالات، ألفه شخص عادي أو غير عادي ذو موهبة خاصة، إلى غير ذلك من أشكال التمييز، وذلك لأن مهمة علم النص تتمثل في وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر المتعددة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما تحليلها في العلوم المختلفة»[25]، فالنص يمثل وحدة كبرى تتكون من أجزاء مختلفة وعلى مستويين:

-مستوى أول: يمثله المستوى الأفقي، ويتكون من وحدات نصية صغرى (جمل غالبا) تربط بينها علاقات نحوية.

-مستوى ثان: يمثله المستوى الرأسي، ويتكون من تصورات كلية تجمعها علاقات دلالية منطقية.

والبنية النصية – طبقا لذلك – بنية معقدة ذات أبعاد أفقية (نحوية) وتدرج هرمي (دلالي)، ونظرا لهذا التشابك في نوعية العلاقات فهي تحتاج إلى خليط متكامل من علم النحو وعلم الدلالة والتداولية. ويتفق أغلب علماء النص على أن عملية تحليل النص يجب أن تبدأ من التماسك على مستوى الجملة، ليس باعتبارها تشكل جزءا مستقلا من النص، وإنما هي جزء داخل كلٍّ منسجم ومتماسك، ولا يعني ذلك أن الانتقال من الجزء (الجملة) إلى الكل (النص) هو توسع كمي في الأبعاد؛ لأنّ، المعنى الكلي للنص وما يتضمنه من معلومات لا يعني مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكونه[26].

وما هو حقيق بالذكر في هذا المقام :كيف يتمّ الوصــول إلى هذه البنية من قبل القارئ؟ أو ما هي العمليات الضــرورية لبناء بنية كلية لنص ما؟ . يجيبنا محمد خطابي عن ذلك بتحديد مجموعة من العمليات استخلصها من تحليلات فان ديك وتتلخص في:

1- عملية الحذف: وتندرج تحتها قاعدة عدم إمكان حذف قضية تفترضها قضية لاحقة، وهي قاعدة تضــمن الإنشــاء الجيد للبنية الكبرى. ويضــرب مثالا لذلك بالمعلومة المقدمة عن المدينة البائســة حيث لا نســتطيع حذف المعلومة "فيرقيو مدينة"؛ لأن هناك معلومات أخرى لاحقة تتعلق بها مثل ذكر المصــانع والشــوارع والمتاجر، في مقابل ذلك يمكن حذف "مدينة صغيرة" ؛ لأن المعلومة هذه لا تتعلق بها معلومات لاحقة، ومن ثمَّ فهو مجرد وصف عرضي قابل للحذف.

2-عملية حذف المعلومات المكونة لإطار ما أو مفهوم ما: كونها معلومات تعين أسبابا ونتائج وأحداثا عادية أو متوقعة، ومثال ذلك المعلومات المكونة لإطار المدينة كوجود المصــانع في "مدينة فيرقيو" وأنها مصدر ثروتها؛ لأنها متضمنة في إطار المدينة.

3-عملية التعميم البسيط: وهي كذلك عملية حذف لكن لمعلومات أساسية. وهذه العمليات الثلاث تقوم باختزال المعلومات الواردة في النص، والانتقال من الخاص للوصول إلى العام، بمعنى أنها تعتمد أساسا على الاختزال لتكوين البنية الكبرى.

ونخلص بذلك إلى أن البنية الكبرى للنص – حســب فان ديك- ذات طابع دلالي بالدرجة الأولى، وتتعلق بها بعض المعطيات المهمة المتمثلة في[27]:

- البنية الكبرى مفهوم مشروط بمدى التماسك الكلي للنص.
- التحليل النصي لا يبدأ من البنية الكبرى، إنما يبدأ من الأبنية الصغرى المشكلة لها وهي عادة (تراكيب/جمل) تشكل نصا يجمع بينها علاقات نحوية.
- البنية الكبرى هي تصور دلالي يتجمع تحته كم غير محدود من الأبنية الصغرى.
- الفهم والتفســير فعل يناط بالقارئ ومدى كفاءته ومعارفه واهتماماته وآرائه، الأمر الذي يجعل البنية الكبرى تتغير من شخص إلى آخر.

كما أن البنية الكبرى للنص تتجلى وفق ما يلي[28]:

- ردود فعل لدى القارئ أو المســتمع الذي يعبر عن عدم قبوله لمتتالية ما أو خطاب ما؛ لأنه يفتقد إلى بنية كلية تجمع شـتاته. وردود الأفعال يعبر عنها القارئ في شـكل أحكام يطلقها عن متتالية جملية أو خطاب ما مثل: "عمّ تتحدث؟" أو "ماذا تقصد؟" أو "ليس لما قلته أيّ معنى!"

- وجود جمل متعددة تعبر بشكل مباشر عن قضايا كلية، ووظيفتها أنها تهيئ البنية الكبرى لمقطع معين عوض ترك هذه المهمة للمتلقي، وتظهر عادة هذه الجمل في بداية أو نهاية المقطع بشكل نمطي.

- وجود روابط مختلفة بين قضايا تشكل المقطع مثل: "بالإضافة إلى ذلك ..."، "مع ذلك..."، "لكن.."، "لهذا.."، "كما أن...".

- توفر الإحالة وتتمثل في وجود الضمائر المحيلة إلى الأشخاص وأسماء الإشارة المحيلة إلى الأماكن.

- وجود التطابق الزماني والمكاني وتطابق الصيغ، التي نجدها خاصة في الخطاب السردي.

-تماسك النص عند حازم :

تحدث حازم في المنهج الثالث عن تماسك الفصول وترتيبها، ووصل بعضها ببعض، وتحسين هيئاتها، و شرع في ذلك بنص قدّم فيه رؤيته المتفردة إلى النص الشعري وبنيته القائمة على تراتب الألفاظ والعبارات والأبيات والفصول، يقول حازم في هذا الصدد :«اعلم أن الأبيات بالنسبة إلى الشعر المنظوم نظائر الحروف المقطعة من الكلام المؤلف، والفصول المؤلفة من الأبيات نظائر الكلم المؤلفة من الحروف، والقصائد المؤتلفة من الفصول نظائر العبارات المؤلفة من الألفاظ، فكما أن الحروف إذا حَسُنَتْ حَسُنَتِ الفصول المؤلفة منها إذا رتبت على ما يجب، ووضع بعضها من بعض على ما ينبغي، كما أن ذلك في الكلم المفردة كذلك، وكذلك يحسن نظم القصيدة من الفصول الحسان كما يحسن ائتلاف الكلام من الألفاظ الحسان إذا كان تأليفها منها على ما يجب، وكما أن الكلم لها اعتباران: اعتبار راجع إلى مادتها وذاتها، واعتبار بالنسبة إلى المعنى الذي تدل عليه، كذلك الفصول تعتبر في أنفسها وما يتعلق بهيئاتها ووضعها، وتعتبر بحسب الجهات التي تضمنت الفصول الأوصاف المتعلقة بها»[29]، أي أنّ هناك اعتبارين في نظم الكلام هما :

1/. اعتبار الهيئة والمادة والوضع .

2/. اعتبار الجهة والمقصد والغرض .

ويحدد حازم عمله بدقة في قوله:« وأنا أخص هذا المعلم بالقول فيما يجب اعتماده في الفصول من جهة ما يرجع إلى موادها، وهيآتها في أنفسها وما يجب في وضعها وترتيب بعضها من بعض»[30]، بمعنى أنه سيعمل على إبانة وجه تماسك الفصل الواحد من القصيدة وأدواته، وتماسك المجموعة من الفصول في القصيدة والوسائل المتاحة لهذا الفعل.

أولا : تماسك الفصل وأدواته : يجعل حازم لتماسك الفصل أربعة قوانين هي:

1/. استجادة مواد الفصول وانتقاء جوهرها .

2/. ترتيب الفصول والموالاة بين بعضها البعض .

3/. ترتيب ما يقع في الفصول .

4/. ما يجب أن يقدم في الفصول وما يجب أن يؤخر فيها وتختم به .

والقانون الأول الذي وضعه حازم يجب أن تكون مواد الفصول فيه « متناسبة المسموعات والمفهومات حسنة الاطراد غير متخاذلة النسج غير متميز بعضها عن بعض التميز الذي يجعل كل بيت كأنه منحاز بنفسه، لا يشمله وغيره من الأبيات بنية لفظية أو معنوية يتنزل بها من منزلة الصدر من العجز أو العجز من الصدر، والقصائد التي نسجها على هذا مما تستطاب، وينبغي أن يكون نمط نظم الفصل مناسبا للغرض، فتعتمد فيه الجزالة في الفخر مثلا والعذوبة في النسيب، وأن تكون الفصول معتدلة المقادير بين الطول والقصر، وتقصير الفصول سائغ في المقطعات والمقاصد التي يذهب بها مذهب الرشاقة، وتطويلها مستثقل في ذلك، فأما القصائد المطولة والمقاصد التي يذهب بها التهويم والتفخيم فإن تطويل الفصول سائغ فيها ومحتمل لموافقته مقصد الكلام وكون القصيدة فيها رحب لذلك وسعة»[31].

وعليه فإن القانون الأول الخاص باستجادة مواد الفصول وانتقاء جوهرها يتضمن شروطا أربعة:

1/. أن تكون مواد الفصل متناسبة المسموعات والمفهومات .

2/. أن تكون مواد الفصل حسنة الاطراد .

3/. أن تكون مواد الفصل غير متخاذلة النسج .

4/. أن تكون مواد الفصل غير متميز بعضها عن بعض التميز الذي يجعل كل بيت منحازا بنفسه لا يشمله بغيره رابط لفظي أو معنوي.

وبالاسترشاد بما قدم محمد خطابي يمكن أن نعتبر أن هذه الشروط دالة على التناسب والاطراد والتماسك والترابط، ويركز خطابي على الشرطين الأخيرين باعتبارهما شديدي الصلة بالترابط، ففي الشرط الثالث (أن تكون مواد الفصل غير متخاذلة النسج) الدال على تجنب النسيج المتخاذل في البيت، يلح حازم على ضرورة الترابط بين مواد الفصل، ويشبه حسن الترابط بالخيوط غير متخاذلة النسج. أما الشرط الرابع (أن تكون مواد الفصل غير متميز بعضها عن بعض) يدعو حازم من خلاله إلى وجوب إيجاد "بنية" أو رابط لفظي أو معنوي بين البيت والبيت الذي يليه[32].

ويتضمن القانون الأول أيضا مناسبة نمط نظم الفصل للغرض الذي فيه القول وحازم يؤكد على ذلك في العديد من النصوص، فالفخر له ألفاظه التي تدل عليه وتتميز بالفخامة والقوة والجزالة، والنسيب له ألفاظه الرقيقة العذبة التي تتلاءم مع ما يحتويه من إحساس

مرهف وعاطفة شـجية صـادقة، وهذه الملائمة بين الغرض ونمط النظم اسـتجابة لشـرط تداولي مهم صاغه الجاحظ: «**لكل مقام مقال، ولكل صناعة شكل..**» واعتنى به **السكاكي** وطوره في مقولته المشهورة :«**مطابقة الكلام لمقتضى الحال**».

أما **القانون الثاني** الذي نص عليه حازم فيتعلق بترتيب الفصـــول إلى بعض، ووجه العمل فيه أن «يقدم من الفصـــول ما يكون للنفس به عناية بحســـب الغرض المقصـــود بالكلام، ويكون مع ذلك متأنيا فيه حسـن العبارة اللائقة بالمبدأ، ويتلوه الأهم فالأهم إلى أن تتصـور التفاتة ونســـبة بين فصـــلين تدعو إلى تقديم غير الأهم على الأهم، فهناك يترك القانون الأصـــلي في الترتيب، وتقديم الفصـــول القصـــار على الطوال أحســـن من أن يكون الأمر بالعكس»[33].

ويركز حازم في هذا القانون على أمرين هما :

1/. **المبدأ التداولي** : أو ما يسميه حازم "**مبدأ الأهم فالأهم**" حيث يقدم الشاعر من الفصول ما يكون للنفس به عناية بحسب الغرض المقصود بالكلام؛ بمعنى أن ترتيب الفصول ليس خاضعا للصدفة بل خاضع لمبدأ الأهمية وهو شرط تداولي محض يحترم فيه الشاعر الذات المتلقية والملابسات الزمكانية للخطاب.

2/. **العلاقات المعنوية**: ويوضح دور العلاقات المعنوية في تماسك الفصل في قوله: «ويجب أن يردف البيت الأول من الفصـــل بما يكون لائقا به من باقي معاني الفصـــل؛ مثل أن يكون مقابلا له على جهة من جهات التقابل أو بعضه مقابلا لبعضه، أو يكون مقتضى له؛ مثل أن يكون مسببا عنه، أو تفسيرا له، أو محاكى بعض ما فيه ببعض ما في الآخر، أو غير ذلك من الوجوه التي تقتضي ذكر شيء بعد شيء آخر. وكذلك الحكم في ما يتلى به الثاني والثالث إلى آخر الفصل. وربما ختم الفصل بطرف من أغراض الفصل الذي يليه أو إشارة إلى بعض معانيه»[34]. والعلاقات المعنوية كما ينص حازم في الفصـــل إما أن تكون : علاقة تقابل (كلي/بعضي)، أو علاقة اقتضاء تتفرع عنها علاقات جزئية كالعلاقة السببية والتفسيرية أو المحاكاة البعضـــية، هذه العلاقات إضـــافة إلى المبدأ التداولي الذي أقره القرطاجني هي المسؤولة عن التماسك الجيد للنص/ الخطاب الشعري.

أما **القانون الثالث** الخاص "**بتأليف بعض بيوت الفصـل إلى بعض**"، وضـع حازم شـرطا هو وجوب «أن يبدأ منها بالمعنى المناســـب لما قبله، وإن تأتى مع هذا أن يكون ذلك المعنى هو **عمدة معاني الفصول والذي له نصاب الشرف** كان أبهى لورود الفصل على النفس، على أن كثيرا من الشـــعراء يؤخرون المعنى الأشـــرف ليكون خاتمة الفصـــل، فأما من يردف الأقوال الشعرية بالخطابية فإن الأحسن له أن يفتتح الفصل بأشرف معاني المحاكاة ويختمه بأشرف

معاني الإقناع. وإلى هذا كان يذهب أبو الطيب المتنبي في كثير من كلامه . ويحســن أن يصاغ رأس الفصل صيغة تدل على أنه مبدأ الفصل، وإن تمكن مع هذا أن يناط به معنى يحســن موقعه من النفوس بالنســبة إلى الغرض كالتعجب والتمني والدعاء وتعديد العهود السوالف وما أشبه ذلك فهو أحسن، ويشترط في المذهب المختار أن يكون لمعنى البيت مع كون أوله مبدأ كلام ومصــدرا بكلمة لها معنى ابتدائي أن يكون لمعنى البيت علقة بما قبله ونسبة إليه»[35].

وهذا القانون – حسب حازم – يحتوي شروطا أربعة كلها تخدم تماسك الفصل وتدل عليه، وهذه الشروط هي :

1/. أن يصاغ رأس الفصل صياغة تدل على أنه مبدأ الفصل .

2/. أن يبدأ الفصل بالمعنى المناسب لما قبله (قانون التناسب).

3/. أن يكون للمعنى الذي يبتدأ به الفصل علقة بما قبله (قانون التعلق) .

4/. أن يصدر البيت الأول بكلمة لها معنى ابتدائي .

5/. أن يكون المعنى الوارد في البيت الأول **عمدة معاني الفصل** .

والتماسك الذي يقع في الفصل الواحد بحسب القوانين الثلاثة السابقة يتأتى بـ[36] :

1/ أن لا يكون الفصل متخاذل النسج .

2/ مناسبة نمط النظم للغرض الذي فيه القول .

3/ تقديم الأهم فالأهم (المبدأ التداولي) .

4/ مراعاة العلاقات المعنوية في الفصل.

ثانيا : تماسك الفصول ووسائله :

بعد أن تحدث حازم عن تماســك الفصــل ختم ذلك بقوله:«وربما ختم الفصــل بطرف من أغراض الفصــل الذي يليه أو إشــارة إلى بعض معانيه»[37]، وهذه الخاتمة -في حقيقة الأمر- تمهيد للحديث عن تماسك الفصول بعضها ببعض، وقد تضمن هذا التمهيد وسيلتين من وسائل وصل الفصل بالفصل الذي يليه :

أ/. التلميح الخاطف إلى غرض من أغراض الفصل اللاحق.

ب/. الإشارة إلى معنى من معانيه.

بعد هذه الالتفاتة الذكية لحازم لوسائل وصل الفصول يذكر القانون الرابع الخاص بوصل بعض الفصول ببعض، ويقرّ بأن التأليف في ذلك على أربعة أضرب[38]::

1/. ضرب متصل العبارة والغرض .

2/. ضرب متصل العبارة دون الغرض .

3/. ضرب متصل الغرض دون العبارة .

4/. ضرب منفصل الغرض والعبارة .

والضرب الأول المتصل العبارة والغرض يمثل عند حازم ذلك الضرب« الذي يكون فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه علقة من جهة الغرض وارتباط من جهة العبارة، بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الألفاظ التي في الآخر من جهة الإسناد والربط»[39]. إذن العلاقة مابين الفصول في هذا الضرب تتم من جهتين :

1/ من جهة الغرض .

2/ من جهة الألفاظ التي تطلب بعضا من جهة الإسناد والربط.

أما **الضرب الثاني المتصل العبارة دون الغرض** فهو كما يصفه حازم منحط عن الضرب الأول والضرب الذي يليه، وتفسير ذلك ميل حازم وتركيزه على الروابط المعنوية دون الروابط الشكلية، مع عدم إلغاء دور هذه الأخيرة في انسجام النص.

والضرب الثالث الذي أورده هو الضرب **المتصل الغرض المنفصل العبارة** وهو الذي «يكون أول الفصل فيه رأس الكلام، ويكون لذلك الكلام علقة بما قبله من جهة المعنى»[40]، والعلاقة ما بين الفصل في هذا الضرب تتم من جهة المعنى فقط، ويجعله حازم أفضل الضروب الأربعة في قوله: «وهذا الضرب إذا نيط برأس الفصل فيه معنى تعجيبي أو دعائي أو غير ذلك مما أشرنا إليه هو أفضل الضروب الأربعة، لكون النفوس تنبسط ويتجدد نشاطها بإشعارها الخروج من شيء إلى شيء، واستئناف كلام جديد لها، مع ما يشفع به إليها في قبول الكلام من نياطة ما ذكرناه من تعجيب أو دعاء أو غير ذلك مما له بالمعنى علقة بالكلام وتصديره به، وهذا الضرب على كل حال أفضل الضروب الأربعة، وقد يقرن الحرف الرابط بهذا النحو فلا يغض من طلاوته ولا ينقص مما تجده النفس من حلاوته»[41].

أما **الضرب الرابع** والأخير فهو أشد الضروب تفككا لأنّ الصلة بين فصوله لا تقع من جهة المعنى ولا من جهة العبارة، بل هو ضرب كما يصف حازم« يهجم على الفصل هجوما من غير إشعار به مما قبله ولا مناسبة بين أحدهما والآخر، فإن النظم الذي بهذه الصفة متشتت من كل وجه»[42].

وما يستخلص مما سبق ما يلي :

1/. أن أنماط النصوص حسب حازم أربعة ينظر إليها باعتبار الغرض والعبارة .

2/. أن أجود الضروب الأربعة الضرب الثالث المتصل الغرض دون العبارة .

3/. أن حازم يركز على الترابط الحاصل من جهة المعنى.

وأنواع القصــائد اعتمادا على المعاني المتضــمنة فيها وأســلوب إيرادها ثلاثة، يقول حازم: «ومن القصــائد ما يكون اعتماد الشــاعر في فصــولها على أن يضــمنها معاني جزئية تكون مفهوماتها شخصية، ومنها ما يقصد في فصولها أن تضمن المعاني الكلية التي مفهوماتها جنسية أو نوعية، ومنها ما يقصد في فصولها أن تكون المعاني المتضمنة إياها مؤتلفة بين الجزئية والكلية»[43]، فالمعاني بناء على قول القرطاجني نوعان :

أ/. المعاني الجزئية : وهي التي تكون مفهوماتها شخصية .

ب/. المعاني الكلية : وهي التي تكون مفهوماتها جنسية أو نوعية .

والقصائد اعتمادا على أسلوب إيراد المعاني ثلاثة أنماط:

1/.**النمط الأول** : القصــائد التي يكون اعتماد الشــاعر في فصــولها على أن يضــمنها معاني جزئية.

2/. **النمط الثاني** : ما يقصد الشاعر في فصولها أن تضمن معان كلية .

3/. **النمط الثالث** : ما يقصــد الشــاعر في فصــولها أن تكون المعاني المضــمنة إياها مؤتلفة بين الجزئية والكلية.

والنوع الأخير هو أحسن الأنواع كما يقول حازم :«وأحسن ما يكون عليه هيأة الكلام في ذلك أن تصــدر الفصــول بالمعاني الجزئية وتردف بالمعاني الكلية على جهة تمثل بأمر عام على أمر خاص، أو اســتدلال على الشــيء بما هو أعلم منه، أو نحو ذلك، فكثيرا ما يقع بوضــع معاني الفصول على هذه الصفة تعجيب للنفس وانقياد إلى مقتضى الكلام، لكون المعاني الكلية مظنة لوقوع الاقتداء والائتساء بها للسامع أو عدمها، حيث يقصد التأنيس بوجودهما أو التنفير من فقدان ذلك، ولوقوع المراوحة التي قدمنا أن فيها استجماما للنفوس.»[44] وعليه فإنه يحسن تصدير الفصول بالمعاني الجزئية وأن تردف بالمعاني الكلية وذلك من أجل :

1/. التمثل بالأمر العام على الأمر الخاص .

2/. الاستدلال على الشيء بما هو أعم منه .

وحازم يستحسن هذا الضرب من الصّنعة ويستدل على ذلك بشعر أبي الطيب؛ يقول حازم : «فكان لكلامه أحســن موقع في النفوس لذلك، ويجب أن يعتمد مذهب أبي الطيب في ذلك، فإنه حسن»[45].

نبه حازم ي نص مطول إلى ما يجب أن يعتمد في رؤوس الفصــول، وقد تضــمن هذا النص العديد من الأفكار هي[46] :

- أن الحذاق من الشعراء أدركوا أن النفوس – على حد تعبير حازم – تسام التمادي على حال واحدة وتؤثر الانتقال من حال إلى أخرى ومن جهة إلى جهة، وتستريح إلى استئناف الأمر بعد الأمر، واستجداد الشيء بعد الشيء .
- أن هؤلاء الشعراء عمدوا إلى تقسيم قصائدهم إلى فصول ينحى بكل منها منحى من المقاصد حتى يكون للمتلقي في الانتقال من جهة إلى جهة ومن مقصد إلى آخر استراحة واستجداد نشاط.
- اعتنى هؤلاء الشعراء باستفتاحات الفصول وجهدوا في أن يهيئوها بهيآت تحسن مواقعها في المتلقين لشعرهم .

ويعقب حازم ذلك بقوله: «ولما كان اعتماد ذلك في رؤوس الفصول ووجوهها أعلاما عليها وإعلاما بمغزى الشاعر فيها، وكان لفواتح الفصول بذلك بهاء وشهرة وازديان حتى كأنها بذلك ذوات غرر، رأيت أن أسمي ذلك **بالتسويم** وهو أن يعلم على الشيء وتجعل له سيمى يتميز بها، وقد كثر استعمال ذلك في الوجوه والغرر»[47]. ويؤكد على أن التزام هذا الضرب من الصنعة في تحسين مبادئ الفصول من شأنه أن يجعل من القصيدة كلا متماسكا لا تفكك فيه، ويشبهها بالعقد المفصل الذي لا ينحل أبدا، ويستشهد حازم بقصيدة **أبي الطيب المتنبي** «أغالب فيك الشوق..» للإبانة عن مذهب هذا الأخير في تسويم رؤوس الفصول، ويختتم كلامه بوجوب التزام هذا الضرب من الصنعة النظمية التي لا يسمو لها إلا من قويت مادته وفاق طبعه كما يقول حازم .

ويعرض حازم ضربا آخر من ضروب الصنعة النظمية مؤكدا به على ضرورة تماسك الفصول، وهذا الضرب يمثله **التحجيل**، **والتحجيل** هو تذييل أواخر الفصول بأبيات حكمية أو استدلالية تزيد من حسن وبهاء الفصول؛ يقول: «ولا يخلو المعنى الذي يقصد تحلية الفصل به وتحجيله من أن يكون مترامیا إلى ما ترامت إليه جملة معاني الفصل إن كان مغزاها واحدا أو يكون مترامیا إليه بعضها، فيورد على جهة الاستدلال على ما قبله أو على جهة التمثيل، ويكون منحوا به منحى التصديق أو الإقناع، مقصودا به إعطاء حكم كلي في بعض ما تكون عليه مجاري الأمور التي للأغراض الإنسانية علقة بها مما انصرفت إليه مقاصد الفصل ونحي بها نحوه، فيكون في ورود البيت الأخير الذي يتضمن حكما أو استدلالا على حكم، إثر المعاني التي لأجلها بين ذلك الحكم أو الاستدلال عليه، إنجاد للمعاني الأول وإعانة لها على ما يراد من تأثر النفوس لمقتضاها، فكان ذلك من أحسن ما يعتمد في الفصول وأزينه لها، وهذا الفن من صناعة النظم شريف جدا، وينبغي أن يكون اللفظ والتركيب فيه

سـهلا جزلا، وأن تورد القافية فيه متمكنة، وإن كانت مراعاة هذه الأشـياء واجبة في غير ذلك من أبيات الشـعر فإنها في هذه الأبيات التي تجعل اختتامات للفصـول ونصـولا على عواملها أوجب»[48].

وما يمكن أن نستشفه من كلام حازم ما يلي :

- وظيفة التحجيل هي تعزيز معنى أبيات الفصول .
- أن ينحى بالبيت المحجل إلى جهة الاستدلال على ما قبله أو على جهة التمثيل .
- أن ينحى به منحى التصديق أو الإقناع .
- أن يتضمن حكما أو استدلالا على حكم .
- أن يراعى فيه سهولة وجزالة اللفظ والتركيب .
- أن تكون فيه القافية متمكنة .

وينبه القرطاجني على أن الإسـراف والاسـتكثار من تحجيل أبيات الفصـول مؤد إلى التكلف، والتكلف يفضـي إلى سـآمة النفس، فمن المسـتحسـن في فصـول القصـيدة ألا تأتي كلها محجلة إنما بحسب الحاجة إلى ذلك ومناسبة الوضع ومتطلباته .

الهوامش:

11- طالب الإبراهيمي، خولة: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط1، 2000، ص 167.

2- ينظر: عبد المجيد، جميل: البديع بين البلاغة العربية واللسـانيات النصـية، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص65.

3- بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص 31.

4- فان ديك، توين: النص بنى ووظائف: مدخل إلى علم النص، ترجمة: منذر عياشـي ضـمن كتاب العلاماتية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 147.

5- عفيفي، أحمد: نحو النص توجه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، ط1، 2001، ص 31.

6 - دوبوجرانـد، روبرت: النص والخطـاب والإجراء، تر: تمـام حسـان، عـالم الكتـب، القـاهرة، مصـر، ط 1، 1998،ص14.

7 -Dictionnaire Quiet de la langue française. Quilet .librairie .1983. P 452 .Paris.

8 - كريستيفا، جوليا: علم النص، تر: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997،ص21.

9 - ينظر: المرجع نفسه: ص21.

10 - المرجع نفسه: ص22.

11 - البقاعي: محمد خير: دراسات في النص والتناصية، ص26.

12 - بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص103.

13 - ينظر: نور عوض، يوسف: نظرية النقد الأدبي الحديث، دار الأمين، الزقازيق، مصر، ط 2، 2002، ص 82.

14 - ينظر: خطابي، محمد: : لسـانيات النص مدخل إلى انسـجام الخطاب، المركز الثقافي العربي الدار البيضـاء، المغرب، ط2، 2006، ص12.

15 -Cohension in English, Halliday M.A.K and R Hassan. P 294

16 - ينظر: المرجع نفسه ، ص 31.

17 - ينظر: دوبوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، ص 66-67.

18 - ينظر: نور عوض، يوسف: نظرية النقد الأدبي الحديث، ص 70 وما يليها.

19 - مصـلوح، سـعد: نحو أجرومية للنص الشـعري، دراسـة في قصـيدة جاهلية، مجلة فصـول، المجلد 10، العدد20، 1991، ص 154.

20 - ينظر: ج.براون و ج.يول: تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سـعود، ط1، 1997، ص03-04.

21 - المرجع السابق: ص 47-48.

22 - فان ديك، توين: علم النص: مدخل متداخل الاختصـاصـات، تر: سـعيد حسـن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر، ط1، 2001، ص 46.

23- المرجع السابق: ص 47.

24 - المرجع نفسه: ص 48.

25 - بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 110.

26 - المرجع السابق: ص 112 وما بعدها.

27 - بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص 116.

28 - ينظر: خطابي، محمد: : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص45-46.

29 - القر طاجني، حازم: منهاج البلغاء وســراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 287 .

30 - المصدر نفسه : ص 287 – 288 .

31 - المصدر السابق: ص 288 .

32 - ينظر : خطابي، محمد : لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ص 150 – 151 .

33 - القرطاجني، حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ص289 .

34 - المصدر نفسه : ص290 .

35- المصدر السابق : ص289 .

36 - ينظر : خطابي، محمد : لسانيات النص، ص 162.

37 - القرطاجني، حازم : منهاج البلغاء، ص 290 .

38 - المصدر نفسه : ص 290 .

39 - المصدر السابق: ص 290 .

40 - المصدر نفسه : ص 291 .

41 - المصدر نفسه: ص 291 .

42 - المصدر نفسه : ص 291 .

43 - المصدر السابق : ص 295 .

44 - المصدر نفسه : ص 295 .

45 - المصدر نفسه : ص293 .

46- المصدر نفسه: ص295 – 296 .

47- المصدر السابق: ص297 .

48 - المصدر نفسه : ص 300 - 301